قضاة ومحامون وحقوقيون يناقشون قضية الأحداث في نزاع مع القانون بالحسيمة

10-5876

◇ خالد الزيتوني

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور مائدة مستديرة حول «الأحداث في نزاع مع القانون: تقييم حصيلة العمل المشترك وآفاق العمل»، وذلك يوم الخميس 31 مارس 2016 بمقر اللجنة الجهوية بالحسيمة على الساعة الثالثة زوالا.

ورام اللقاء تقييم حصيلة عمل اللجنة الجهوية في مجال النهوض بالطفولة وحمايتها وذلك طبقا للاختصاصات المخولة لها وتفعيل الوساطة التي تقوم بها اللجنة مع باقي القطاعات المعنية (القضاء، الصحة، التعليم، التكوين المهني...) وذلك على ضوء توصيات التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر سنة 2013 تحت عنوان «الأطفال في مراكز الحماية، طفولة في خطر: من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل» وكذا توصيات المائدة المستديرة التي نظمتها اللجنة الجهوية في 13 نونبر 2013 حول موضوع «أية مقاربة لحماية الطفولة ؟»، وتعتبر هذه المائدة المستديرة الثانية من نوعها في سياق تعزيز ملاءمة البرنامج والإطار الحمائي للمجلس الوطني ولجانه الجهوية مع حاجيات الأطفال باعتبارهم فئة هشة.

وعرف اللقاء الذي أشرفت عليه رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة الناظور الأستاذة سعاد الإدريسي، وشارك فيه قضاة بالمحكمتين الابتدائية والاستئناف ومديرا السجنين المحليين بالناظور والحسيمة، وجمعية المحامين الشباب، نقاشا قانونيا مستفيضا تم خلاله تسليط الضوء على المقاربات القانونية الكفيلة بحماية الطفولة المغربية الجانحة، انطلاقا من التقرير الموضوعاتي حول الأطفال في نزاع مع القانون الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقام بنشره بتاريخ 20 ماي 2013، والذي يعتبر بمثابة تحليل لواقع الأطفال المودعين بمقرر قضائي بمراكز حماية الطفولة حيث تتمثل أدوار هذه المراكز في ضمان إعادة التربية وإدماج الأحداث المودعين بها، والأطفال في وضعية صعبة كحالات استثنائية، حيث وقف اللقاء بتأن عند المساطر القضائية المتبعة مع هذه الفئة، وكذا الإجراءات القانونية المنصوص عليها في مسودة القانون الجنائي، وحالات مراكز إيواء الجانحين بكل من الناظور بالنسبة للفتيان وفاس بالنسبة للفتيات، والذي كشف اللقاء عن وجود عدة اختلالات تحول دون تتبع حالات الجانحين من ناحية الإدماج والتربية والدعم النفسي، وعدم وجود الأطر الكافية بهذه المراكز التابعة للشبيبة والرياضة، مما يجعلها دون فعالية تذكر ومكانا سهل للهروب والمغادرة بالنسبة للجانحين من الأحداث.

ووقف اللقاء عند مجموعة من الاختلالات التي يعاني منها الأحداث الجانحون، كانعدام أمكنة للاحتفاظ بهم أثناء إحالتهم على الضابطة القضائية واختلاطهم بالرشداء، وغياب شرطة متخصصة في البحث في قضايا الأحداث، وعدم تمكينهم من المساعدة القضائية أو استدعاء محاميهم أو الاتصال بذويهم، علاوة على افتقار مراكز حماية الطفولة بالناظور وفاس للبنيات المؤهلة لاستقبال هذه الفئة، وافتقارها للأطر والكفاءات.

وخلص اللقاء وبعد نقاش مستفيض شاركت فيه كل المكونات الحاضرة المذكورة، لضرورة تفعيل الضمانات القانونية المخولة للأحداث عبر التكوين والتكوين المستمر لضباط الشرطة المتخصصين، وعزل الأطفال الجانحين في السجون أو أثناء الاحتفاظ بهم لدى النيابة العامة، وتوفير وسائل النقل الكافية لنقلهم من الناظور للحسيمة، وكذا مؤسسات خاصة لإيواء الجانحين بين سني 6 و11 سنة، وتوفير المواكبة النفسية وإيجاد الأسر الفاضلة لإدماجهم لتفادي انحرافهم من جديد، وتفعيل مؤسسة المنتدبين العاملين بمراكز إيواء الجانحين التابعين لوزارة الشبيبة والرياضة.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: قانون هيئة المناصفة يختزلها في آلية محدودة الاختصاصات والفعالية

4-5876

الرباط: متابعة

سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان مجموعة من الملاحظات على مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، المعروض حاليا بمجلس النواب للتدارس ضمن لجنة الشؤون الاجتماعية. وقد اعتبرت المنظمة أن مشروع القانون، «لا يغطي مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع وضعيات حقوق المرأة»، ولا يؤطر لـ«التنسيق الضروري بين جميع القطاعات والمؤسسات ذات الصلة بمكافحة التمييز ضد المرأة»، كما «لا يقدم أجوبة من أجل وضع استراتيجية لسياسة المغرب بخصوص مكافحة جميع أشكال التمييز»، فضلا عن أنه «يتضمن تقييدات تحد من مقاربة مكافحة جميع أشكال التمييز».

وشددت المنظمة، في بلاغ لها أصدرته الثلاثاء 12 أبريل 2016، أن مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يختزل الهيئة في آلية محدودة الاختصاصات والفعالية بتغييب الجانب الحمائي وعدم احترام مبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية علاوة على افتقاده لديباجة تؤطره. وقالت إنه لم يأخذ بعين الاعتبار آراء كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما لم يأخذ بعين الاعتبار اقتراحات المنظمات والجمعيات والشبكات والائتلافات الحقوقية والنسائية.

وضمنت المنظمة بلاغها، دعوة إلى الأحزاب السياسية من خلالها ممثليها بالبرلمان إلى الاشتغال على تنقيح وإغناء المشروع بما يجعله «يستحضر جميع الإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية، التي صادق عليها المغرب في وضع هذا القانون إعمالا لالتزاماته»، و«يلتزم بالمقتضيات الدستورية بخصوص المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم التمييز ومكافحة كل أشكاله». كما دعت المنظمة إلى «الرقي بمشروع القانون إلى قانون لمكافحة ومناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة»، و«جعل الآلية المتمثلة في هيئة المناصفة آلية قمينة بذلك باحترام تام لمبادئ باريس إلى جانب التنصيص على دورها الاستراتيجي الوقائي والحمائي والاستشاري الملزم في هذا المجال وتدقيق علاقتها بجميع القطاعات والمؤسسات ذات الصلة».

أيضا، دعت المنظمة الحكومة وفرق الأغلبية إلى «تعميق الحوار والتشاور مع الحركة النسائية والحقوقية والأخذ بمقترحاتها فيما يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز»، في الوقت الذي دعت فيه الجمعيات والمنظمات الحقوقية والنسائية إلى «رص الصفوف للوقوف أمام أي إجهاز يطال المقتضيات الدستورية التي ناضلت من أجلها منذ عشرات السنين».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

"التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني : رهانات وتحديات الملاءمة" محور ندوة وطنية بالعيون

3/3648

يشكل موضوع "التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: رهانات وتحديات الملاءمة" محور ندوة وطنية تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- الساقية الحمراء وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال- الرباط يوم السبت المقبل بالعيون. وأوضح بلاغ للجنة أن هذه الندوة، التي تنظم بشراكة مع مجلس جهة العيون- الساقية الحمراء وبتعاون مع وزارة العدل والحريات واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من وكالة الجنوب، تأتي في سياق ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستحضار الممارسات الفضلى ذات الصلة بالملاءمة في أبعادها الدستورية والقانونية والمؤسساتية والقضائية. وتهدف هذه الندوة، حسب المنظمين، بالأساس إلى تسليط الضوء على نقط الارتكاز لإعمال البحث والتفكير في الإشكالات النظرية والممارساتية ذات الصلة بأوراش الملاءمة الدستورية والقانونية وانعكاساتها على مسار الاجتهاد القضائي الوطني في ظل تكريس عالمية حقوق الإنسان. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن هذه الندوة تندرج في إطار تنفيذ صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال الملاءمة والممارسة الاتفاقية، من خلال بحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مقتضيات المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها. وستختتم الندوة أشغالها بالإعلان عن توصيات "إعلان العيون"، كما سيتم خلالها توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- الساقية الحمراء وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكدال بالرباط ومجلس جهة العيون- الساقية الحمراء، ترمي إلى تشجيع التعاون في مجالات التكوين والبحث والتدريب وتبادل الخبرات والمعارف العلمية والثقافية والحقوقية.

تكريم محمود غينيا والطيب الصديقي في أكبر حدث فني وثقافي بالصويرة

مهرجان كناوة وموسيقى العالم يحتفي بالرواد ويفتح ذراعيه للشباب

1/9364

خالد لمتوري

تستعد مدينة الصويرة في الفترة من 12 إلى 15 ماي المقبل، لتنظيم الدورة 19 من مهرجانها السنوي كناوة وموسيقى العالم بمشاركة نجوم موسيقى كناوة والجاز ومختلف الأصناف الموسيقية المتحدرة من القارة الإفريقية. وأعلن المنظمون في بلاغ توصلت « الصحراء المغربية» بنسخة منه، أن الدورة 19 من المهرجان ستشكل مناسبة للاحتفاء برواد وكبار رجالات هذا الفن، الذين كان لهم الفضل العميم في إرساء أسس فن كناوة، كما ستمثل هذه التظاهرة فرصة لإبراز مواهب شابة من الجيل الصاعد.

وعلى غرار الدورات السابقة، سيشهد المهرجان تنظيم وصلات للمزج الموسيقي (فيزيون) وإقامات فنية علاوة على برمجة متميزة، وكذا تنظيم منتدى حقوق الإنسان، الذي أضحى موعدا أساسيا للمهرجان، وهي مواعيد مفتوحة في وجه العموم.

وستشكل دورة 2016 مناسبة لتكريم رواد هذا الفن الصوفي وأبناء المدينة الموهوبين، الذين غادروها في سن مبكرة، على غرار محمود غينيا والطيب الصديقي. كما سيتم تكريم دودو نديايي روز، الفنان الذي مازال صدى طبله يتردد في سماء الصويرة، منذ 15 سنة خلت تاريخ أول مشاركة له في المهرجان. في هذا السياق، قالت نائلة التازي، منتجة المهرجان «لطالما دافعنا عن العمق الإفريقي للمغرب من خلال هذه الثقافة، إذ لم يكن ينظر إلى هذه المبادرة بجدية قبل عشرين سنة»، مضيفة أن «ثالوث كناوة-الصويرة-إفريقيا لم يكن يحقق الصدى أو التناغم المرجو، أما اليوم، فكل المؤشرات تبرهن أن لهذا الاختيار مغزى، وأنه الدافع الذي دفعنا بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تكريس منتدى المهرجان إلى إفريقيا للسنة الثالثة على التوالي».

يقترح مهرجان كناوة موسيقى العالم بالصويرة في دورته 19 على عشاقه لحظات موسيقية استثنائية من خلال تنظيم حفلات بمختلف المنصات المبرمجة. فخلال الفترة الممتدة من 12 إلى 15 ماي 2016، ستكون مدينة الصويرة برمتها على موعد مع موسيقى كناوة إلى جانب موسيقى العالم. وستبدأ الاحتفالات بحفل تكريمي للمعلم محمود غينيا، وعازف الإيقاع السينيغالي دودو نديايي روز الملقب بساحر الإيقاعات». وسيتحف مختار غينيا، شقيق محمود غينيا، بمعية 12 عازفا للإيقاع من أبناء «دودو» الجمهور من خلال وصلات موسيقية تكريما لجيل الرواد ولإفريقيا التي تعج بالمواهب، تشارك فيها قيثارة الصحراء ذات الصوت القوي رشيدة طلال.

كما سيشكل المهرجان فرصة لاكتشاف أو إعادة اكتشاف أسماء كبار من عالم الجاز إلى جانب فنانين أعطوا نفسا جديدا لهذا الفن عبر تبني أسلوب متفرد، يقدم للجمهور رؤية ذكية نابعة من الثقافة ومن المعيش اليومي.

قالت نائلة التازي، منتجة المهرجان «لطالما دافعنا عن العمق الإفريقي للمغرب من خلال هذه الثقافة، إذ لم يكن ينظر إلى هذه المبادرة بجدية قبل عشرين سنة»،

جانب من الندوة الصحفية للدورة السابقة (الصديقي)

صدور قانون «إحداث المجلس الوطني للصحافة» بالجريدة الرسمية

رسالة الأمة

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، القانون القاضي بـ"إحداث المجلس الوطني للصحافة"، والذي كان قد صادق عليه البرلمان بمجلسيه، في يوليوز الماضي.

ويهدف هذا المجلس إلى "إرساء التنظيم الذاتي للجسم الصحفي وفق الفصل 28 من الدستور في إطار هيئة مهنية مستقلة ومنتخبة"، إذ سيعهد إليه "الحرص على صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف مهنة الصحافة وعلى تقيد الصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية بميثاق أخلاقيات المهنة والقوانين والأنظمة المتعلقة بمزاولتها"، كما سيضطلع أساسا بمهام ضمان حق المواطن في إعلام متعدد وحر وصادق، وتطوير حرية الصحافة والنشر والارتقاء بهذا القطاع، وأيضا تطوير الحكامة الذاتية لقطاع الصحافة بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية، فضلا عن وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى مهمتي منح بطاقة الصحافة المهنية وتنظيم الولوج إلى المهنة، وضمان تمثيلية للنساء الصحفيات المهنية والناشرات بما يتناسب مع حضورهن داخل القطاع.

ومن بين مهام هذا المجلس كذلك، ممارسة دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين أو بين هؤلاء والأغيار، وكذا التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين، علاوة عن النظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحفيين المهنيين، وإبداء الرأي في شأن مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمهنة أو بممارستها، وكذا في جميع القضايا المعروضة عليه من لدن الإدارة، وإعداد تقرير سنوي عن مؤشرات احترام حرية الممارسة الصحفية وعن انتهاكاتها وخروقاتها وعن أوضاع الصحافة والصحفيين بالمغرب.

وفيما يخص التركيبة، فقد تم الاستناد في تأليف المجلس على انتخاب ممثلي الصحفيين المهنيين والناشرين في المجلس، مع ضمان تمثيلية المجتمع المدني، وأيضا مراعاة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة، بالإضافة إلى تعيين الحكومة مندوبا لها لدى المجلس يعهد إليه بمهمة التنسيق بين المجلس والإدارة ويحضر اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

وفي هذا السياق، فقد حدد القانون تركيبة المجلس في واحد وعشرين (21) عضوا، سبعة (7) أعضاء ينتخبهم الصحفيون المهنيون من بينهم، وسبعة آخرون ينتخبهم ناشرو الصحف من بينهم، بالإضافة إلى ممثل عن كل واحد من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، جمعية هيئات المحامين بالمغرب، اتحاد كتاب المغرب، وناشر سابق تعينه هيئة الناشرين الأكثر تمثيلية، وصحفي شرفي تعينه نقابة الصحفيين الأكثر تمثيلية.

العلم

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تسجل نقائص مشروع المناصفة

2349913

سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في إطار متابعة لمسار إعمال المقتضيات الدستورية بخصوص مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المعروض على مجلس النواب أنه لا يغطي مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع وضعيات حقوق المرأة؛ وسجلت أن هناك غياب التنسيق الضروري بين جميع القطاعات والمؤسسات ذات الصلة بمكافحة التمييز ضد المرأة، وأن المشروع لا يقدم أجوبة من أجل وضع استراتيجية لسياسة المغرب بخصوص مكافحة جميع أشكال التمييز، ويتضمن تقييدات تحد من مقاربة مكافحة جميع أشكال التمييز، وأن المشروع اختزل هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في آلية محدودة الاختصاصات والفعالية بتغييب الجانب الحمائي وعدم احترام مبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية علاوة على افتقاده لديباجة تؤطره.

كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار آراء المؤسستين الوطنيتين: المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ولا اقتراحات المنظمات والجمعيات والشبكات والائتلافات الحقوقية والنسائية.

ودعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وهي تستحضر القلق الذي يسود الحركة النسائية والحقوقية، وانطلاقا من مواقفها المعبرة، وكذا الجدال الحاصل داخل لجنة الشؤون الاجتماعية غير المعنية بمثل هذا القانون، ودعت المشرع ومن خلاله الأحزاب السياسية إلى استحضار جميع الإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في وضع هذا القانون إعمالا لالتزاماته.

كما دعت إلى الالتزام بالمقتضيات الدستورية بخصوص المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم التمييز ومكافحة كل أشكاله، والرقي بهذا القانون إلى قانون لمكافحة ومناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة، وجعل الآلية المتمثلة في هيئة المناصفة آلية قمينة بذلك باحترام تام لمبادئ باريس إلى جانب التنصيص على دورها الاستراتيجي الوقائي والحمائي والاستشاري الملزم في هذا المجال، وتدقيق علاقتها بجميع القطاعات والمؤسسات ذات الصلة.

كما دعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان:

- الحكومة وفرق الأغلبية إلى تعميق الحوار والتشاور مع الحركة النسائية والحقوقية، والأخذ بمقترحاتها فيما يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

ووجهت أخيرا نداءا الى الجمعيات والمنظمات الحقوقية والنسائية من أجل رص الصفوف للوقوف أمام أي إجهاز يطال المقتضيات الدستورية التي ناضلت من أجلها منذ عشرات السنين.

الأمن يعتقل أكثر من 15 أستاذا متدربا بالرباط

سليمان الخداش كتب يوم الأربعاء 13 أبريل 2016 م على الساعة 13:15

أكد عضو التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين، فضل عدم ذكر اسمه، أن السلطات الأمنية بمدينة الرباط، إعتقلت صباح اليوم أكثر من 15 أستاذا متدربا حلوا اليوم بالعاصمة الرباط استعدادا للإنزال الوطني المزمع تنظيمه يوم غد الخميس.

وأضاف أن العاصمة الرباط تعرف في هذه الأثناء إنزالا أمنيا مكثفا، وذلك تأهبا للإنزال الوطني الذي أعلن « الأساتذة المتدربين » أنه سينطلق بدء من يوم غد.

وذكر المصدر ذاته أن عناصر الأمن قامت أيضا بمحاصرة مقر الجامعة الحرة للتعليم، والذي احتضن اجتماع المجلس الوطني للأساتذة المتدربين، وأعضاء **من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذين حضروا للتواصل مع التنسيقية.**

وكانت الحكومة قد أعلنت أنها قررت منع الإنزال الذي يستعد « أساتذة الغد » خوضه بالعاصمة الرباط والذي أعلنوا سابقا أنه سينطلق بدء من 14 أبريل الجاري.

http://www.fhamatoor.com/morocco-news/67883/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-15-%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7.html

http://www.febrayer.com/349203.html

الصَبار: لن يَكونَ هناك تَظاهر وعلى الأساتذة التوجه للقَضاء وسيتم اطلاق المُعتَقَلِين

أبريل 13, 2016

زنقة 20 . الرباط

كشف "محمد الصبار" الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريح خص به موقع Rue20.Com أن المجلس دخل على خط اعتقال عشرات الأساتذة صباح اليوم الأربعاء، وسيتم إطلاق سراحهم".

وأضاف "الصبار" على متن تصريحه لموقع Rue20.Comقبل قليل، أن "مشكل الأساتذة قد تم حله"، مضيفاً في رده على ما إن كان الأمر يتعلق بإيجاد حل لملف توظيفهم لتعليق تظاهرهم غداً الخميس : قائلاً "واش كاينة الفوضى فالبلاد، الجهة التي أعلنت المَنع لها أسبابها، وداباَ الأساتذة يمشيو للمحكمة لاستصدار حكم حول المَنع كما سبق لجمعيات حقوقية أن فعلت وتم إنصافها قضائياً".

وأكد "الصبار" أنه لن يكون هناك تظاهر غداً الخميس والملف تسد"، مضيفاً، "يَمشيو اطعنوا في قرار الحكومة، والمعتقلين غادي يتطلقو دابا شويا، حنا كانتابعو الملف".

http://www.rue20.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8E%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D9%8E%D9%83%D9%88%D9%86%D9%8E-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D8%AA%D9%8E%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3/

مبادرة من أجل حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

13 أبريل 2016 المحرر

بيـــان

عقد ممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية وبعض لفاعلين الحقوقيين اجتماعا يوم الثلاثاء 12 أبريل 2016 لمناقشة مؤشرات وبوادر حرمان السلطات العمومية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان من حقها في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر، واستمع الحاضرون لتوضيحات مسؤولي الجمعية بخصوص مستجدات القضية ، حيث أكدوا على اتصالهم المبكر بمدير المركز الدولي للشباب ببوزنيقة، وحجزهم المركز بعد تأكيد الإدارة عدم وجود أي نشاط في التاريخ المحدد للمؤتمر، وعند إعادة الاتصال بمدير المركز في أكتوبر 2015، تم إخبار الجمعية باستمرار وجود الحجز، و حثهم على ضرورة توجيه مراسلة لوزير الشباب والرياضة، الجهة الوصية على المركز؛ وهو ما قامت به الجمعية يوم 03 نونبر 2015 . كما تم الاتصال بمدير مسرح محمد الخامس ابتداء من يوليوز 2015، قصد حجز المسرح لعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وبعد اتصالات ومراسلات متكررة توصلت الجمعية بجواب كتابي من طرف مدير المسرح بتاريخ 03/11/2015، يخبرها فيه بأن قاعة مسرح محمد الخامس ستوضع رهن إشارة الجمعية يوم الخميس 21 أبريل 2016، ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال لتنظيم حفل فني بمناسبة افتتاح المؤتمر الحادي عشر للجمعية، لكنهم تفاجؤوا يوم 06 أبريل 2016 بإخبارهم من طرف كتابة المدير بأن اليوم الذي كان محجوزا للجمعية قد تم تفويته لجهة أخرى، وهو ما يعتبراعتداء جديدا على حقها في استعمال فضاء عمومي، وانتهاكا صريحا لحق الجمعية في التجمع والتنظيم .

وبعد مناقشة مستفيضة لموضوع المبادرة، ومستجدات القضية سجل الحاضرون ما يلي:

– اعتبار ما تتعرض له الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من محاولات لمنعها من عقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر في ظروف عادية داخل إحدى الفضاءات العمومية مؤشرات قوية على عزم السلطات العمومية بمصادرة حقها في التجمع السلمي وحقها في التنظيم مما يعتبر مسا خطيرا بعمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان كما هو مكفول دوليا.

– التأكيد على التضامن المبدئي لمكونات الحركة الحقوقية المغربية مع الجمعية ، واستعدادها للانخراط في كل المبادرات التي تهدف إلى صون حقوق الإنسان وحماية المدافعين عنها،

– إعلان الجمعيات الحقوقية المنخرطة في المبادرة وضع مقراتها وإمكانياتها اللوجستيكية رهن إشارة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان طيلة أيام المؤتمر لعقد اجتماعات لجانها الموضوعاتية، واجتماعات المؤتمرين .

– مطالبة الدولة المغربية بالتزام تعهداتها الدولية والوطنية باحترام الحق في التنظيم والتجمع السلمي ، ووضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الجمعية منذ مدة .

– توجيه مراسلات في الموضوع إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

– عقد ندوة صحفية يوم الإثنين 18 أبريل 2016 على الساعة العاشرة صباحا لإطلاع الرأي العام الوطني والدولي من خلال وسائل الإعلام على حيثيات القضية؛

– تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان يوم الثلاثاء 19 أبريل 2016 على الساعة السادسة مساء.

ويبقى هذا البيان مفتوحا للتوقيع من طرف كل الفاعلين والهيئات الراغبة في الانضمام للمبادرة.

الرباط في 12 أبريل 2016

الجمعيات المنخرطة في المبادرة:

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

المنتدى المغربي من أجل الحقيق والإنصاف

المرصد المغربي للحريات العامة

الهيئة المغربية لحقوق الإنسان

جمعية العقد العالمي للماء بالمغرب

المرصد المغربي للسجون

الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة

الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان

منتدى الكرامة لحقوق الإنسان

جمعية عدالة

منظمة حريات الإعلام والتعبير

مرصد العدالة بالمغرب

الفضاء الجمعوي

الجمعية المغربية لصحافة التحقيق

جمعية الحرية الآن

الجمعية المغربية للنساء التقدميات

الهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان

مركز الحريات والحقوق

جمعية شموع للمساواة

التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان

مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية

معهد برومثيوس للديمقراطية وحقوق الانسان

وتجدر الإشارة أن هناك فاعلين انخرطوا في المبادرة منهم : محمد زهاري – محمد النشناش – خالد الجامعي – محمد الهيني – حميدي المهداوي – محمد الحمراوي .

وتم في الأخير تكليف محمد زهاري منسقا للمبادرة ومحمد النوحي نائبا له.

http://www.zoompresse.com/news8952.html

http://www.annahjaddimocrati.org/2016/04/13/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88/

اعتقالات في صفوف الأساتذة المتدربين ومجلس اليزمي يدخل على الخط

سكينة الصادقي الأربعاء 13-04-2016 14:11

شرعت وزارة الداخلية في تنفيذ "وعيدها" بالتصدي الصارم للمسيرة التي أعلن عن تنظيمها الأساتذة المتدربون، غدا الخميس، وذلك بعد قرار منعها رسميا.

وشهدت العاصمة الرباط، إنزالا أمنيا مكثفا استعدادا للإنزال الوطني لـ"الأساتذة المتدربين" المزمع تنظيمه يوم غد الخميس، حيث يشهد مقر الجامعة الحرة للتعليم تطويقا أمنيا.

وأكد مصدر من داخل "التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين"، في اتصال بموقع اليوم24، أنه تم تسجيل عدة اعتقالات في صفوف الأساتذة، الذين كانوا في طريقهم إلى الرباط، حيث تم اعتقال 20 أستاذا من تازة، و40 تم اعتقالهم من المحطة الطرقية القامرة، و8 منهم اعتقلوا من باب الأحد، على حد تعبيره.

هذا وتدخل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، على الخط، حيث التقى عدد من الأساتذة المتدربين برئيس اللجنة الجهوية، لتدارس تداعيات هذه الاعتقالات والمطاردات في شوارع العاصمة.

وفي هذا الصدد، أوضح عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لـ C NDH أن هذا الأخير قد عرض وساطته على كل من الأساتذة المتدربين والحكومة، وتم الاجتماع بالأساتذة اليوم لتقريب المجلس من الملف.

وأكد أزريع أن المجلس سيعمل على الحفاظ "على حرمة الشباب وحقهم في اتخاذ القرار". كما كشف أزريع لـ"اليوم 24" أن مجلس اليزمي قد تدخل لدى السلطات للإفراج عن 28 أستاذا متدربا تم توقيفهم صبيحة اليوم بالرباط، 20 منهم قادمون من مدينة تازة، وذلك في سبيل "خلق جو إيجابي بين أطراف الأزمة"، المقبلين على الحوار اليوم.

وتأتي هذه الاعتقالات عقب البلاغ الذي أصدره رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران والبلاغ الذي أصدره وزير الداخلية، الذي يقضي بمنع الإنزال الوطني للأساتذة المتدربين بالرباط، وعقب هذين البلاغين قام عدد من العمال والباشوات بإخبار الأساتذة المتدربين كتابة وبالأسماء، بعدم الإلتحاق بمدينة الرباط.

http://www.alyaoum24.com/570224.html

مبادرة من أجل حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في التجمع السلمي والتنظيم

أعلن العشرات من التنظيمات الحقوقية والشخصيات عن إطلاق مبادرة من أجل حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في التجمع السلمي والتنظيم، واختير الحقوقي والمناضل المغربي محمد منسقا للمبادرة ومحمد النوحي نائبا له.

وجاء الإعلان عن هذه المبادرة، التي تشارك فيها الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، عبر بيان يتوفر موقع الجماعة نت على نسخة منه، والذي أصدره ممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية وبعض الفاعلين الحقوقيين عقب اجتماع يوم أمس الثلاثاء 12 أبريل 2016، لمناقشة مؤشرات وبوادر حرمان السلطات العمومية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان من حقها في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر.

وبعد أن عرض البيان جانبا من العراقيل التي تعترض إجراءات الجمعية في سعيها لعقد مؤتمرها في الفضاءات العمومية، اعتبر المنخرطون في المبادرة "ما تتعرض له الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من محاولات لمنعها من عقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر في ظروف عادية داخل إحدى الفضاءات العمومية مؤشرات قوية على عزم السلطات العمومية بمصادرة حقها في التجمع السلمي وحقها في التنظيم مما يعتبر مسا خطيرا بعمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان كما هو مكفول دوليا" .

كما أكدوا على "التضامن المبدئي لمكونات الحركة الحقوقية المغربية مع الجمعية، واستعدادها للانخراط في كل المبادرات التي تهدف إلى صون حقوق الإنسان وحماية المدافعين عنها" ، مطالبين "الدولة المغربية بالتزام تعهداتها الدولية والوطنية باحترام الحق في التنظيم والتجمع السلمي، ووضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الجمعية منذ مدة" ، **ومعلنين عزمهم توجيه مراسلات في الموضوع إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وتم الكشف في الأخير عن عقد ندوة صحفية يوم الإثنين 18 أبريل 2016 على الساعة العاشرة صباحا لإطلاع الرأي العام الوطني والدولي من خلال وسائل الإعلام على حيثيات القضية، ناهيك عن تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان يوم الثلاثاء 19 أبريل 2016 على الساعة السادسة مساء.

يذكر أن البيان ما زال مفتوحا للتوقيع من طرف الفاعلين والهيئات الراغبة في الانضمام للمبادرة. كما أن الجمعيات المنخرطة فيها هي:

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، المنتدى المغربي من أجل الحقيق والإنصاف، المرصد المغربي للحريات العامة، الهيئة المغربية لحقوق الإنسان، جمعية العقد العالمي للماء بالمغرب، المرصد المغربي للسجون، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، معية عدالة، منظمة حريات الإعلام والتعبير، مرصد العدالة بالمغرب، الفضاء الجمعوي، الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، جمعية الحرية الآن، الجمعية المغربية للنساء التقدميات، الهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، مركز الحريات والحقوق، جمعية شموع للمساواة، التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان، مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، معهد بروميثوس للديمقراطية وحقوق الانسان.

أما الفاعلون فهم: محمد زهاري – محمد النشناش – خالد الجامعي – محمد الهيني – حميدي المهداوي – محمد الحمراوي.

http://www.aljamaa.net/ar/document/108197.shtml

عاجل: محاصرة الإجتماع الترتيبي للأساتذة ومعهم ثلاثة أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمقر الجامعة الحرة للتعليم

كتبه: أنوال بريسفى: أبريل 13, 2016

أفاد أحد أعضاء المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين لـ"أنوال بريس" من داخل اجتماعهم الترتيبي بمقر الجامعة الحرة لتعليم بالرباط أنهم محاصرون من قبل مختلف القوات العمومية.

وأفاد المصدر أن اجتماعهم الترتيبي للإنزال الوطني ليوم غد الخميس يحضره معهم ثلاثة أعضاء من المجلسى الوطني لحقوق الإنسان.

ولحدود كتابة هذه الأسطر لايزال الإجتماع متواصل وسط تطويق لمقر الجامعة الحرة للتعليم المنضوية تحت لواء الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

http://anwalpress.com/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7/

قانون المجلس الوطني للصحافة يصدر بالجريدة الرسمية والخلفي يصفه بـ"الإنجاز الهام"

الأربعاء, 13. أبريل 2016 - 12:45 عبد المجيد أسحنون

صدر قانون المجلس الوطني للصحافة الذي يحمل رقم 90.13 بالجريدة الرسمية بتاريخ 7 أبريل 2016، ويهدف إلى تطوير حرية الصحافة والنشر والعمل على الارتقاء بالقطاع، وتطوير الحكامة الذاتية لقطاع الصحافة والنشر بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية كما تنص على ذلك المادة الأولى منه.

مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، وصف القانون الذي دخل حيز التنفيذ بعد صدوره بالجريدة الرسمية ب"الإنجاز الهام"، معتبرا إياه "خطوة أولى على درب التنظيم الذاتي المستقل والديمقراطي لقطاع الصحافة، بتركيبة ثلاثية تشمل الصحافيين والناشرين والمجتمع".

وأفاد المسؤول الحكومي، في تدوينة له في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، أن هذا القانون تم التفكير فيه منذ ملتقى الصخيرات قبل أزيد من عشر سنوات، مبرزا أن الدستور الجديد أتاح اعتماد الانتخاب قاعدة في تشكيله، "وأصبح الجهة المختصة حصريا بمنح بطاقة الصحافة والولوج إلى المهنة، وتعزيز استقلالية الصحافي والمقاولة الصحافية".

كما انتقل إليه اختصاص التحكيم في نزاعات الشغل في مقاولات الصحافة يقول الخلفي، مذكرا بأنه إضافة إلى كونه "المخول بسحب بطاقة الصحافة"، فهو "إطار مهني للارتقاء بأخلاقيات المهنة والسهر على احترامها".

وتابع أن هذا القانون يمثل "سلطة مرجعية لها اختصاصات محددة بقوة القانون وتمتلك القدرة والأدوات الفعلية من أجل التدخل لإقرار احترام أخلاقيات المهنة، وحماية حقوق الأفراد وصيانة حرمة الحياة الخاصة والقيام بالوساطة لذلك"، مشيرا إلى أنه في حالة الاتفاق على الوساطة أو التحكيم فلا يمكن الذهاب بعد ذلك إلى القضاء.

وتبرز قيمة هذا الإنجاز، حسب الوزير، "عندما نقارنه بالوضع السابق حيث كان وزير الاتصال هو من يمنح بطاقة الصحافة بناء على رأي لجنة استشارية، وله أن يسحبها بقرار معلل"، وهو من يعين لجنة التحكيم في نزاعات الشغل، يسترسل الخلفي، قائلا "وفي حالة حصول خرق لأخلاقيات المهنة فلا حل سوى بالذهاب للقضاء".

وأضاف الخلفي، أن هذا القانون هو نتاج مقاربة تشاركية استوعبت غالبية الملاحظات المثارة وانفتحت على التجارب المقارنة الفضلى، قائلا "لهذا فالشكر للمهنيين والصحافيين والناشرين والحقوقيين والأكاديميين والقانونيين وعموم الفاعلين السياسيين الاجتماعيين ممن كان لهم دور في تحقيق هذا الإنجاز".

يذكر أن المجلس الوطني للصحافة يتألف حسب نص القانون من 21 عضوا موزعين على 7 أعضاء ينتخبهم الصحافيون المهنيون من بينهم مع مراعاة تمثيلية مختلف أصناف الصحافة والإعلام، و 7 أعضاء ينتخبهم ناشرو الصحف من بينهم، إضافة إلى سبعة أعضاء آخرين وهم ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، **وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وممثل عن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممثل عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وممثل عن اتحاد كتاب المغرب، وناشر سابق تعينه هيئة الناشرين الأكثر تمثيلية، وصحافي شرفي تعينه نقابة الصحافيين الأكثر تمثيلية.

http://pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D9%81%D9%87-%D8%A8%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%85

مجلس اليازمي يقنع الأساتذة المتدربين بتعليق مسيرتهم ويتدخل لإطلاق سراح معتقلين منهم

13 أبريل,2016 أوسي موح لحسن

في انتظار الكشف عن القرار الأخير للتنسيقية الوطنية للمتدربين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالإبقاء على المسيرة الوطنية ليوم غد الخميس أو الإبقاء عليها. أفاد مصدر رفيع من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا الأخير تدخل على الخط للوساطة بينهم وبين الحكومة واطلاق سراح عدد من المعتقلين منهم اليوم.

المصدر ذاته، أكد أن المجلس وفي إطار مهام الوساطة والتوفيق التي يقوم بها تدخل لاقناع الأساتذة المدربين بتعليق تنظيم المسيرة الوطنية، واللجوء الى القضاء الإداري للطعن في قرار المنع الصادر عن الحكومة. وفي نفس الوقت تعهد المجلس الوطني بالقيام بالوساطة بينهم وبين الحكومة للإيجاد تسوية ملائمة للملف. وأضاف أن الأساتذة المتدربين قبلوا اقتراح المجلس الوطني، وأن هذا الأخير تدخل أيضا لإطلاق سراح عدد منهم والذين اعتقلوا في محطة الحافلات القامرة بالرباط وغيرها من المدن في إطار تنفيذ وزارة الداخلية لاعلانها «التطبيق الصارم لقرار المنع».

وزارة الداخلية استنفرت مختلف الأجهزة الأمنية لمنع التحاق الأساتذة المتدربين بالعاصمة، وتم اعتقال عدد منهم في طريقهم إلى العاصمة الرباط أو في المحطة الطرقية وفي وسط المدينة إلى جانب اعتقالات أخرى في مختلف المدن، قبل أن يتدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاطلاق سراحهم من أجل توفير جو ملائم لحوار سيتم زوال اليوم مع مسؤولي وزارة الداخلية.

للإشارة فإن مساعي الوساطة بين الأساتذة المتدربين والحكومة تجري طيلة اليوم على قدم وساق، بعد أن دخلت أطراف نقابية وحزبية على الخط بين الطرفين وخاصة مع وزارة الداخلية للتوصل الى تسوية للملف وتفادي الإعلان عن سنة بيضاء بل ووقوع الأسوأ يومه الخميس بعد تلويح الحكومة التطبيق الصارم لقرار المنع.

قرار تنظيم المسيرة من عدمه، حسب مصدر مقرب من التنسيقية الوطنية للمتدربين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لن يتم الحسم فيه إلا بعد التعرف على نتائج الحوار مع وزارة الداخلية في اللقاء الذي تقرر أن يعقد زوال الأربعاء. وفي انتظار ذلك يواصل الأساتذة المتدربون، رغم الإجراءات الأمنية، التدفق علي العاصمة الرباط من كل الجهات وفق البرمجة المحددة من طرف اللجنة التنظيمية، خاصة أن هناك مقرات أعدت خصيصا لاستضافتهم.

تحركات الوساطة تأتي بعد رد الحكومة الحاسم بمنع المسيرة المعلن عنها، واصدار رئيسها عبد الإله ابن كيران بلاغا في الموضوع، فيما أعلنت وزارة الداخلية أنها «ستحرص على التطبيق الصارم لقرار منع هذه التظاهرة»، ودعوتها الجهات الداعية لها إلى «احترام هذا القرار وعدم القيام بأي محاولة للمس بالأمن والاخلال بالنظام العام»، محملة إياهم «المسؤولية في كل ما يمكن أن يترتب عن أي عمل مخالف للقانون».

http://www.journaux.ma/actualite/28635

http://www.ahdath.info/?p=168832

عاجل... الأمن يحاصر مقر اجتماع المجلس الوطني للأساتذة المتدربين

الأربعاء 13 أبريل 2016 12:03 هشام العمراني طباعة

علم "بديل.أنفو"، أن السلطات الأمنية بمدينة الرباط، تحاصر في هذه الأثناء من يوم الأربعاء13 أبريل، مقر الجامعة الحرة للتعليم، حيت يجرى اجتماع للمجلس الوطني للأساتذة المتدربين، وثلاثة أعضاء **من المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وحسب ما نقله مصدر من داخل مقر اجتماع الأساتذة المتدربين، "فإن عدد من المسؤولين مرفوقين بحوالي 20 عنصرا من رجال الأمن حاصروا المقر المذكور بشكل مفاجئ، في الوقت الذي كان فيه ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتواجدون في اجتماع مع الأساتذة المتدربين".

وكانت وزارة الداخلية، قد أكدت في بيان لها توصل الموقع بنسخة منه، أنها "ستحرص على التطبيق الصارم لقرار منع تظاهرة الأساتذة المتدربين"، وذلك عقب تأكيد رئيس الحكومة، أن هذه الأخيرة "ستتصدى لكل المحاولات الرامية إلى المس بالأمن العام، وتحمل المسؤولية في ذلك لكل المحرضين والجهات الساعية لتأجيج الوضع واستغلال المطالب الاجتماعية لهذه الفئة وغيرها"، وذلك بـ"منع منع تظاهرة الأساتذة المتدربين المزمع تنظيمها يوم 14 أبريل الجاري في الشارع العام بالرباط".

http://www.infomedia.ma/2016/04/13/222780/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84

http://badil.info/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84/

توقيف أزيد من 40 أستاذ متدرب واجتماع "تفاوضي" حاسم يعقد اليوم لتعليق تنظيم مسيرة الغد

أفاد مصدر من التنسقية الوطنية للأساتذة المتدربين أن السطان الأمنية بمدينة الرباط أوقفت اليوم الأربعاء أزيد من 40 أستاذ متدرب حلول بالرباط للمشاركة في المسيرة الإحتجاجية المزمع تنظيمها يوم غد الخميس.

وأضاف عبد الله الإدريسي عضو التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين، في اتصال هاتفي مع موقع برلمان.كوم، أن مقر الجامعة الحرة للتعليم "الذراع النقابي لحزب الإستقلال" حوصر من طرف رجال الأمن، اليوم الأربعاء13 أبريل، إذ جرى فيه تنظيم اجتماع بين أعضاء المجلس الوطني للأساتذة المتدربين، **وبعض الأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وأضاف ذات المتحدث أن "التنسيقية فعلا توصلت باتصال هاتفي من ولاية الرباط يدعوا إلى اجتماع "تفاوضي" مع الوالي، عبد الوافي لفتيت، زوال اليوم على الساعة الثالثة، لإجاد حل والتفاوض حول ملفهم المطلبي بغية تعليق تنظيم المسيرة الإحتجاجية غدا.

يذكر أن التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين، أصدرت ليلة أمس، بلاغا، تعلن فيه عن تشبثها بقرار تنظيم إنزال وطني يوم غد الخميس بالرباط، رغم قرار المنع الصادر عن الحكومة.

وحسب البلاغ الذي نشرته التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين، فإن "الاستعدادات جارية لإنجاح الإنزال الوطني المفتوح بالرباط"، رغم تلقى المجلس الوطني مبادرة جديدة من طرف ممثلي مبادرة المجتمع المدني سعيا منهم إلى حل ملف الأساتذة المتدربين".

عاجل: هذا ما خلص إليه الإجتماع بين الأساتذة المتدربين والداخلية

الكاتب: محمد أسوار في: 13 أبريل 2016 - 16:09 القسم: الأبرز سياسة لا يوجد تعليقات Print البريد الالكتروني

أفاد مصدر مطلع أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اجتماعه، قبل قليل، مع الأساتذة والوالي بالرباط أكد انه سيلعب دور الوساطة بين الأساتذة والحكومة باعتباره مؤسسة دستورية.

واضاف المصدر ذاته أن المجلس التزم بضمان تفعيل الالتزام الذي سيتم .

وذكر المصدر ذاته، أن أطراف الحوار قدموا للأساتذة المتدربين ساعتين من الزمن للرد على هذا المقترح.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دخل على الخط في هذه القضية عبر عقده لقاءات مع العديد من ممثلي الأساتذة المتدربين، كما التقى والي جهة الرباط سلا القنيطرة، بأعضاء من التنسيقية على الساعة الثالثة من يومه الأربعاء 13 أبريل 2016، من أجل إيجاد حل لقضية الأساتذة المتدربين الذي عمر لأزيد من 6 أشهر، وحضر اللقاء نقابات وأصحاب مبادرة إيجاد تسوية للملف، نوقش خلاله أهم النقط العالقة منها على الخصوص المنحة والضمانات التي يمكن تقديمها للأساتذة في حال تم الاتفاق على توظيفهم على دفعتين.

http://www.aljarida24.ma/p/politique/144492/

عاجل...خلاصة الاجتماع الذي جمع الداخلية بالأساتذة المتدربين

الأربعاء 13 أبريل 2016 15:35 رضى الرحماني

إحاطة - علم "إحاطة.ما" أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دخل على الخط في قضية ملف الأساتذة المتدربين من أجل لعب دور الوساطة بين الحكومة وأساتذة الغد لإيجاد حل نهائي لهذه الأزمة.

وكشف مصدر من التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين في تصريح لـ"إحاطة.ما" أن المجلس الوطني لحقوق الانسان في اجتماعه قبل قليل، اليوم الأربعاء، مع الأساتذة المتدربين، ووالي جهة جهة "الرباط سلا القنيطرة" عبد الوافي لفتيت، أكد أنه سيلعب دور الوساطة بين الاساتذة والحكومة على اعتبار أنه مؤسسة دستورية.

وأضاف المصدر ذاته أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال إنه سيضمن تفعيل الالتزام الذي سيتم التفاهم بشأنه من طرف الحكومة والأساتذة المتدربين من أجل إنهاء مشكل أساتذة الغد".

وأوضح المصدر ذاته أن والي جهة الرابط سلا القنيطرة ومسؤولين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدموا للأساتذة ساعتين للرد على هذا المقترح.

مجلس اليزمي يقترح وساطة جديدة لحل أزمة الأساتذة المتدربين

عبد الرحيم العسري13 أبريل,2016

كشف عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة، أنه قدم خلال اللقاء الذي جمعه اليوم الأربعاء 13 أبريل 2016 مع ممثلي ''التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين'' اقتراحا جديدا على ''أساتذة الغد'' يتمثل في أن ''**يلعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحمل صفة مؤسسة دستورية، دور الوساطة بينهم وبين الحكومة المغربية**''.وأوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، في حديثه مع جريدة ''كشك'' الإلكترونية، أن المجلس اقترح ''تأجيل الإنزال الوطني المزمع تنظيمه يوم غد الخميس ما دام أن الطرفين قبلا بالجلوس إلى طاولة الحوار''.وبخصوص رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخصوص المنع الذي أصدره رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، قال عبد القادر أزريع أن المجلس اقترح أن يلجأ الأساتذة المتدربون إلى المحكمة الإدارية بغاية التحكيم في هذا الموضوع، و''لكي لا يتم تحوير الملف''.إلى ذلك، يرتقب أن يلتقي زوال اليوم الأربعاء، والي جهة ''الرباط سلا القنيطرة'' عبد الوافي لفتيت، بأعضاء من التنسيقية رفقة أعضاء لجنة المبادرة المدنية من أجل التوصل لحل ينهي هذه الأزمة التي عمرت أزيد من ستة أشهر.هذا، وكشفت مصادر من التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين، أن المجلس الوطني قرر قبل قليل الاستمرار في الترتيبات الأخيرة للإنزال الوطني ''رغم التهديدات وقرارات المنع التي صدرت''.

http://www.inews-arabia.com/6/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86.htm

http://qushq.com/blog/53872.html

الصبار: السلطات أفرجت عن جميع الأساتذة المتدربين المعتقلين

عبد الرحيم العسري13 أبريل,2016

قال **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن جميع الأساتذة المتدربين الذين جرى اعتقالهم اليوم الأربعاء 13 أبريل 2016 بالرباط، قد تم إطلاق سراحهم.ويشار إلى أنه تم تسجيل عدة اعتقالات في صفوف الأساتذة المتدربين، الذين حلوا اليوم بالعاصمة الرباط، إذ وصل عدد الموقوفين، بحسب ''تنسيقية الأساتذة'' إلى 28 أستاذا متدربا. وأوضح الصبار في اتصال هاتفي بجريدة ''كشك'' الإلكترونية، أن المجلس الوطني دخل على خط التوتر الحاصل بين الأساتذة المتدربين والحكومة، وذلك تجنباً لوقوع انتهاكات أو انزلاقات قد تؤدي إلى تطور الأمور بشكل سلبي، مضيفاً أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طلب من الأساتذة المتدربين تأجيل المسيرة المزمع عقدها يوم غد ما دام أن المنع قد صدر عن الحكومة، وأكد الصبار أن ممثلي الأساتذة تفهموا حساسية الوضع.وكان عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة، قد كشف في تصريحات سابقة لـ ''كشك''، أنه قدم خلال اللقاء الذي جمعه اليوم الأربعاء 13 أبريل 2016 مع ممثلي ''التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين'' اقتراحا جديدا على ''أساتذة الغد'' يتمثل في أن ''يلعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحمل صفة مؤسسة دستورية، دور الوساطة بينهم وبين الحكومة المغربية''.وأوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، في حديثه مع جريدة ''كشك'' الإلكترونية، أن المجلس اقترح ''تأجيل الإنزال الوطني المزمع تنظيمه يوم غد الخميس ما دام أن الطرفين قبلا بالجلوس إلى طاولة الحوار''.وبخصوص رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخصوص المنع الذي أصدره رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، قال عبد القادر أزريع أن المجلس اقترح أن يلجأ الأساتذة المتدربون إلى المحكمة الإدارية بغاية التحكيم في هذا الموضوع، و''لكي لا يتم تحوير الملف''.

http://qushq.com/blog/53882.html

اليزمي يدخل بخيط أبيض بين بن كيران وأساتذة الغد

هند رزقي 13-04-2016

كشفت مصادر من داخل التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين، **أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دخل على خط الملف الساخن**، وذلك قبيل ساعات على الإنزال الوطني الذي يعتزم ''أساتذة الغد'' تنظيمه يوم غد الخميس.

وأوضحت مصادر موقع ''مشاهد 24'' أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط، عقدت اليوم (الأربعاء) اجتماعا مع أعضاء من التنسيقية، حيث اقترح أعضاء اللجنة على أساتذة الغد تأجيل الإنزال الوطني، من أجل الجلوس لطاولة الحوار مع الحكومة.

وأكدت المصادر نفسها، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التزمت بلعب دور الوسيط باعتبارها مؤسسة دستورية، وأنها ستضمن تنفيذ الاتفاق الذي سيتم خلال جلسة الحوار مع الحكومة.

إلى ذلك، ينتظر أن يعقد مساء اليوم اجتماع جديد بين والي جهة الرباط سلا القنيطرة مع الأساتذة المتدربين ولجنة المبادرة المدنية لحل هذا الملف، خاصة وأن رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، أبدى رغبته في التحاور من جديد والخروج بحل نهائي هذا المساء.

هذا وشهدت العاصمة الرباط إنزالا أمنيا كبيرا، اعتقل إثره عدد من الأساتذة المتدربين قبل أن تقوم السلطات بالإفراج عنهم زوال اليوم.

وكانت وزارة الداخلية أكدت ليلة أمس (الثلاثاء) أنها ستمنع الإنزال الوطني الذي يعتزم ''أساتذة الغد'' تنظيمه يوم غد الخميس 14 أبريل 2016، حيث أوضحت في بلاغ لها، أنها ستحرص على التطبيق الصارم للقانون، وذلك ''في نطاق الاختصاصات الموكولة لها فيما يخص الحفاظ على النظام العام''.

إقرأ أيضا: الحكومة تصعد وتمنع الأساتذة المتدربين من الاحتجاج بالرباط

http://machahid24.com/politique/161452.html

مجلس اليزمي يقترح في قضية منع احتجاجات الأساتذة المتدربين اللجوء للقضاء أو التأجيل

13 أبريل, 2016 - 06:15:00

أكد عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان جهة الرباط–القنيطرة، انه تم الإفراج عن جميع الأساتذة المتدربين، الذين تم توقيفهم اليوم من طرف قوات الأمن بالرباط.

وأوضح ازريع في تصرح لموقع "لكم"، ان المجلس تدخل من أجل لعب دور الوساطة في إطار المهام المنوطة به كمؤسسة وطنية، مضيفا ان المجلس اقترح على لجنة من الأساتذة المتدربين، إما اللجوء للقضاء من اجل الطعن في قرار المنع الصادر عن الحكومة، بخصوص الاحتجاجات المزمع تنظيمها غدا الخميس بالرباط، أو تأجيل احتجاجاتهم إلى وقت أخر.

وأضاف رئيس اللجنة الجهوية، ان المجلس ابلغ ممثلي الأساتذة بمقترحاته، كما سيتقدم بمقترح للوساطة في الملف للحكومة.

هذا، وبخصوص قرارات المنع التي أصدرها بعض رجال السلطة المحلية في مناطق مختلفة بالمغرب، والتي تمنع الأساتذة من التنقل للرباط بشكل فردي او جماعي، أوضح ازريع، ان هذه القرارات وجب الطعن فيها من خلال القضاء الإداري.

http://www.lakome2.com/societe/13221.html

24 جمعية تطلق مبادرة للتضامن مع " "AMDHوقيادي بالجمعية غير راض عنها

بواسطة الأول - الأربعاء 13 أبريل 2016 - 15:41

تم تكليف الرئيس السابق للعصبة المغربية لحقوق الإنسان، محمد الزهاري، بالتنسيق بين 24 جمعية حقوقية أطلقت أمس الثلاثاء الـ"مبادرة من أجل حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في التجمع السلمي والتنظيم".

وأكد مصدر قيادي بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان لـ"الأول" بأن ما يهم الجمعية في هذه اللحظات العصيبة "هو العمل على تمكينها من عقد مؤتمرها الحادي عشر في موعده في الفضاءات العمومية، وليس إصدار بيانات التضامن وتنظيم الوقفات الاحتجاجية".

وكانت الجمعية قد قدمت طلبا لمدير المركز الدولي للشباب ببوزنيقة، لحجزهم المركز حيث أكد لها عدم وجود أي نشاط في التاريخ المحدد للمؤتمر، وعند إعادة الاتصال بمدير المركز في أكتوبر 2015، تم إخبار الجمعية باستمرار وجود الحجز، وحثهم على ضرورة توجيه مراسلة لوزير الشباب والرياضة، الجهة الوصية على المركز؛ وهو ما قامت به الجمعية يوم 03 نونبر 2015 .

من جهة أخرى، اتصلت الجمعية بمدير مسرح محمد الخامس ابتداء من يوليوز 2015، قصد حجز المسرح لعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وبعد اتصالات ومراسلات متكررة توصلت الجمعية بجواب كتابي من طرف مدير المسرح بتاريخ 03/11/2015، يخبرها فيه بأن قاعة مسرح محمد الخامس ستوضع رهن إشارة الجمعية يوم الخميس 21 أبريل 2016، ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال لتنظيم حفل فني بمناسبة افتتاح المؤتمر الحادي عشر للجمعية.

وبتاريخ 06 أبريل 2016 فوجئت الجمعية بإخبارها من طرف كتابة المدير بأن اليوم الذي كان محجوزا للجمعية قد تم تفويته لجهة أخرى.

وقد أعلنت الجمعيات الحقوقية المنخرطة في المبادرة وضع مقراتها وإمكانياتها اللوجستيكية رهن إشارة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان طيلة أيام المؤتمر لعقد اجتماعات لجانها الموضوعاتية، واجتماعات المؤتمرين.

كما طالبت المبادرة الدولة المغربية بالالتزام بتعهداتها الدولية والوطنية باحترام الحق في التنظيم والتجمع السلمي، ووضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الجمعية منذ مدة .

كما سطرت المبادرة برنامجا تضامنيا مع " "AMDHيبدأ بتوجيه مراسلات في الموضوع إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وعقد ندوة صحفية يوم الاثنين 18 أبريل 2016 على الساعة العاشرة صباحا لإطلاع الرأي العام الوطني والدولي من خلال وسائل الإعلام على حيثيات القضية. وتنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان يوم الثلاثاء 19 أبريل 2016 على الساعة السادسة مساء.

http://alaoual.com/politique/16252.html

السلطات أفرجت عن الأساتذة المتدربين المعتقلين و المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح وساطة جديدة

13 أبريل 2016 17:06

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن جميع الأساتذة المتدربين الذين جرى اعتقالهم اليوم الأربعاء 13 أبريل 2016 بالرباط، قد تم إطلاق سراحهم.

وأوضح الصبار في اتصال هاتفي بجريدة ''كشك'' الإلكترونية، أن المجلس الوطني دخل على خط التوتر الحاصل بين الأساتذة المتدربين والحكومة، وذلك تجنباً لوقوع انتهاكات أو انزلاقات قد تؤدي إلى تطور الأمور بشكل سلبي، مضيفاً أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طلب من الأساتذة المتدربين تأجيل المسيرة المزمع عقدها يوم غد ما دام أن المنع قد صدر عن الحكومة، وأكد الصبار أن ممثلي الأساتذة تفهموا حساسية الوضع.

وكان عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة، قد كشف في تصريحات سابقة لـ ''كشك''، أنه قدم خلال اللقاء الذي جمعه اليوم الأربعاء 13 أبريل 2016 مع ممثلي ''التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين'' اقتراحا جديدا على ''أساتذة الغد'' يتمثل في أن ''يلعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحمل صفة مؤسسة دستورية، دور الوساطة بينهم وبين الحكومة المغربية''.

وأوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، في حديثه مع جريدة ''كشك'' الإلكترونية، أن المجلس اقترح ''تأجيل الإنزال الوطني المزمع تنظيمه يوم غد الخميس ما دام أن الطرفين قبلا بالجلوس إلى طاولة الحوار''.

وبخصوص رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخصوص المنع الذي أصدره رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، قال عبد القادر أزريع أن المجلس اقترح أن يلجأ الأساتذة المتدربون إلى المحكمة الإدارية بغاية التحكيم في هذا الموضوع، و''لكي لا يتم تحوير الملف''.

الصورة : الأمن يطوق مقر انعقاد المجلس الترتيبي للأساتذة المتدربين.

http://zagoranews.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%AC%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7/

ندوة وطنية حول التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: رهانات وتحديات الملاءمة ~ السبت 16 أبريل بالعيون

الأربعاء, أبريل 13, 2016

بلاغ صحفي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، وجامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط، بشراكة مع جهة العيون الساقية الحمراء وبتعاون مع وزارة العدل والحريات واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من وكالة الجنوب، ندوة وطنية حول موضوع:"التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني : رهانات وتحديات الملاءمة" وذلك يوم 16 أبريل 2016 بقاعة مجلس جهة العيون–الساقية الحمراء ابتداء من الساعة 9 صباحا.

و تأتي هذه الندوة في سياق ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتروم استحضار الممارسات الفضلى ذات الصلة بالملاءمة في أبعادها الدستورية والقانونية والمؤسساتية والقضائية.

وتهدف هذه الندوة بالأساس إلى تسليط الضوء على نقط الارتكاز لإعمال البحث والتفكير في الإشكالات النظرية والممارساتية ذات الصلة بأوراش الملاءمة الدستورية و القانونية وانعكاساتها على مسارالاجتهاد القضائي الوطني، في ظل تكريس عالمية حقوق الإنسان.

وستختتم أشغال الندوة بالإعلان عن توصيات "إعلان العيون"، كما سيتم خلالها توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة و كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط و جهة العيون الساقية الحمراء، التي ترمي إلى تشجيع التعاون في مجالات التكوين والبحث والتدريب، وتبادل الخبرات والمعارف العلمية والثقافية والحقوقية.

يذكر أن هذه الندوة تندرج في إطار تنفيذ صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال الملائمة والممارسة الاتفاقية، من خلال بحث ودراسة ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مقتضيات المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

تذكير :

النشاط : ندة وطنية حول موضوع : "التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني : رهانات وتحديات الملاءمة".

الزمان والمكان : 16 أبريل 2016 بقاعة مجلس جهة العيون–الساقية الحمراء ابتداء من الساعة 9 صباحا.

http://www.marocanbae.com/100/5431.html

http://www.agenda24.org/2016/04/16_13.html

تطورات في ملف الاساتذة المتدربين ودخول المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط

الأربعاء, أبريل 13, 2016

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على خط أزمة الأساتذة المتدربين لمنع الإنزال الوطني الذي تعتزم تنسيقية الأساتذة القيام به يوم غد الخميس في شوارع الرباط.

وأكد رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في اجتماعه، قبل قليل، مع الأساتذة ووالي مدينة الرباط، أنه سيلعب دور الوساطة بين الأساتذة والحكومة على اعتبار المجلس مؤسسة دستورية وأنه سيضمن تفعيل الالتزام الذي سيتم، وقدم رئيس اللجنة لأساتذة الغد ساعتان للرد على هذا المقترح.

هذا وكان مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أجرى اتصالا بالأساتذة، مؤكدا نية الحكومة في حل الملف بشكل نهائي، إذ اشترط على الأساتذة المتدربين تعليق الإنزال الوطني وإصدار بلاغ يعلنون فيه العودة إلى مراكز التكوين، وهو الأمر الذي رفضه ''أساتذة الغد''، مؤكدين له أن ''التعليق ممكن مراجعته على أساس النظر في الحل الذي سيقدم لنا خلال الحوار، أما إصدار بلاغ للعودة إلى المراكز فلا يمكن القيام به دون التوفر على ضمانات''.

ومن جهته صرح رئيس الحكومة، عبد الإله ابن كيران، صباح اليوم الخميس بالبيضاء أنه أصدر يوم أمس بلاغا يمنع فيه الأساتذة المتدربين من النزول إلى الشارع، ويوجه تعليماته إلى وزارة الداخلية لأخذ التدابير اللازمة لمنع الإنزال، لأنه يعلم أن الأزمة ستحل عشية اليوم، مؤكدا أن الحوار سيجرى مع الأساتذة مساء اليوم لإيجاد حل توافقي.

وتشهد العاصمة الرباط، منذ صباح اليوم الأربعاء، إنزالا أمنيا مكثفا وذلك تأهبا للإنزال الوطني لـ''الأساتذة المتدربين'' المزمع تنظيمه يوم غد الخميس، حيث يشهد مقر الجامعة الحرة للتعليم تطويقا أمنيا.

كما تم تسجيل عدة اعتقالات في صفوف الأساتذة، الذين حلوا اليوم بالعاصمة الرباط، إذ وصل عدد الموقوفين، إلى 28 أستاذا متدربا فيما طالت الاعتقالات 15 أستاذا متدربا قادمين من مدينة تازة، وآخرين من مدن مختلفة.

http://tiznit90.com/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AF%D8%AE%D9%88/

دخول المجلس الوطني لحقوق الانسان على خط أزمة الاساتذة المتدربين

2016 ,13

صرح محمد الصبار، الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان أن الاساتذة المتدربين الذين اعتقلوا صباح هذا اليوم قد تم إطلاق سراحهم جميعا، كما صرح أنه اقترح على تنسيقية الاساتذة المتدربين تعليق مسيرتهم المزمع تنظيمها غدا واللجوء إلى المحكمة الادارية للطعن في قرار الحكومة حولها...

واقترح رئيس اللجنة الجهوية بالرباط لذات المجلس دخول هذا الأخير كوسيط بين الأساتذة والحكومة من أجل الرجوع إلى طاولة الحوار...

هذا ولم يعرف بعد ما هو قرار الاساتذة، كما لم يصدر عنهم أي بيان يفيد تعليق نزولهم إلى الشارع يوم غد في الرباط.

http://marocplus.info/2016/04/13/%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE/

الصبار: جميع معتقلي أساتذة الغد قد تم اطلاق سراحهم

حجم الخط / 13/04/2016 سليم السالمي

كشف **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن جميع الأساتذة المتدربين الذين جرى اعتقالهم اليوم الأربعاء 13 أبريل 2016 بالرباط، قد تم إطلاق سراحهم.

وعلمت محطة24 من مصادر مطلعة أن المجلس الوطني لحقوق الانسان قد تدخل من أجل اطلاق سراح المعتقلين من ‘‘أساتذة الغد’’ الذين تم اعتقالهم صباح اليوم 13 ابريل بالرباط ويصل عددهم الى 28 حسب التنسيقية الوطنية ‘‘لأساتذة الغد’’.

واضافت المصادر أن المجلس الوطني لحقوق الانسان اقترح على ‘‘أساتذة الغد’’ تاجيل المسيرة المزمع تنظيمها يوم غد 14 ابريل بما ان المنع قد صدر من طرف الحكومة، وأوضحت نفس المصادر أن ‘‘أساتذة الغد’’ قد تفهموا حساسية الوضع.

http://mahata24.com/mahata/7620.html

Colloque à Laâyoune sur les défis de mise en adéquation de la législation marocaine avec les conventions internationales des droits de l'Homme

Un colloque national sur "La législation marocaine, les conventions internationales des droits de l'Homme et le droit international humanitaire: les défis et enjeux de mise en conformité" se tiendra, samedi à Laâyoune, à l'initiative de la **Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH)** de Laâyoune-Smara et la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales d'Agdal-Rabat.

Ce colloque, qui sera organisé en partenariat avec le conseil de la région Laâyoune-Sakia El Hamra et en coopération avec le ministère de la Justice et des Libertés, la commission nationale du droit international humanitaire, la délégation interministérielle des droits de l'Homme et avec l'appui de l'Agence du Sud, intervient dans le sillage de la mise en conformité des législations nationales avec les dispositions des Conventions internationales des droits de l'Homme et le droit international humanitaire, à la lumière des bonnes pratiques afférentes à la procédure de mise en conformité dans ses volets constitutionnel, juridique, institutionnel et judiciaire.

Cette rencontre aspire principalement à jeter la lumière sur les points d'appui afin de mettre en oeuvre la recherche et la réflexion sur les problématiques théoriques et pratiques relatives aux chantiers de mise en conformité constitutionnelle et juridique et ses répercussions sur la jurisprudence nationale, dans le sillage de la consécration de l'universalité des droits de l'Homme.

L'organisation de ce colloque, rapporte la MAP, s'insère également dans l'exercice par le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales de leurs prérogatives en matière de mise en conformité des lois nationales avec les Conventions internationales, à travers la recherche et l'étude de la mise en conformité des textes législatifs et organisationnels en vigueur avec les traités internationaux portant sur les droits de l'Homme, que le Royaume a ratifiés ou y adhéré.

Le colloque sera clôturé par l'adoption des recommandations de la "Déclaration de Laâyoune", de même qu'une convention de partenariat et de coopération sera signée entre la CRDH de Laâyoune-Smara, la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales d'Agdal-Rabat et le conseil de la région Laâyoune-Sakia El Hamra dans les domaines de la formation, la recherche, les stages et l'échange d'expertises et des connaissances cognitives, culturelles et juridiques.

http://www.quid.ma/societe/laayoune-droit-de-lhomme-harmoniser-la-legislation-marocaine-avec-les-conventions-internationales/

http://www.lemag.ma/Colloque-national-a-Laayoune-sur-les-defis-de-mise-en-conformite-de-la-legislation-marocaine-et-des-conventions_a98155.html

Droits de l'Homme

Un colloque national à Laâyoune sur la conformité de la législation marocaine aux conventions internationales

1591512

Un colloque national sur «La législation marocaine, les conventions internationales des droits de l'Homme et le droit international humanitaire : défis et enjeux de mise en conformité» se tiendra, samedi à Laâyoune, à l'initiative de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara et de la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales d'Agdal-Rabat. Ce colloque, qui sera organisé en partenariat avec le Conseil de la région Laâyoune-Sakia El Hamra et en coopération avec le ministère de la Justice et des libertés, la Commission nationale du droit international humanitaire, la Délégation interministérielle des droits de l'Homme et avec l'appui de l'Agence du Sud, intervient dans le sillage de la mise en conformité des législations nationales avec les dispositions des conventions internationales des droits de l'Homme et le droit international humanitaire, à la lumière des bonnes pratiques afférentes à la procédure de mise en conformité dans ses volets constitutionnel, juridique, institutionnel et judiciaire.

Cette rencontre aspire principalement à jeter la lumière sur les points d'appui afin de mettre en œuvre la recherche et la réflexion sur les problématiques théoriques et pratiques relatives aux chantiers de mise en conformité constitutionnelle et juridique et ses répercussions sur la jurisprudence nationale, dans le sillage de la consécration de l'universalité des droits de l'Homme. L'organisation de ce colloque s'insère également dans l'exercice par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales de leurs prérogatives en matière de mise en conformité des lois nationales avec les conventions internationales, à travers la recherche et l'étude de la mise en conformité des textes législatifs et organisationnels en vigueur avec les traités internationaux portant sur les droits de l'Homme, que le Royaume a ratifiés ou auxquels il a adhéré. Le colloque sera clôturé par l'adoption des recommandations de la «Déclaration de Laâyoune», de même qu'une convention de partenariat et de coopération sera signée entre la CRDH de Laâyoune-Smara, la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales d'Agdal-Rabat et le Conseil de la région Laâyoune-Sakia El Hamra dans les domaines de la formation, la recherche, les stages et l'échange d'expertises cognitives, culturelles et juridiques. ■

L.M.

Cette rencontre aspire principalement à jeter la lumière sur les points d'appui afin de mettre en œuvre la recherche et la réflexion sur les problématiques théoriques et pratiques relatives aux chantiers de mise en conformité constitutionnelle et juridique.

Maroc : Expulsion d'une délégation de juristes européens

13/04/2016 APPEL

MAR 001 / 0416 / OBS 032

L'Observatoire pour la protection des défenseurs des droits de l'Homme, programme conjoint de l'Organisation mondiale contre la torture (OMCT) et de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), vous prie d'intervenir de toute urgence sur la situation suivante au Maroc.

Description de la situation :

L'Observatoire a été informé par des sources fiables de l'expulsion d'une délégation de juristes européens qui effectuaient une mission pour le collectif international de juristes en soutien aux prisonniers sahraouis de Gdeim Izik, qui observaient une grève de la faim depuis le 1er mars 2016 pour dénoncer, entre autres, leur incarcération [1].

Selon les informations reçues, le 6 avril 2016, aux alentours de 18h30, M. Eric David, professeur de droit international belge, Me Ingrid Metton, avocate française, M. Jesus Maria Martin Morillo, magistrat espagnol, ainsi que Me Maria Nieves Cubas Armas, Me Francisco Serrano Ramirez, Me Juan Carlos Gomez Justo et Me Altamira Guelbenzu Gonzalo , quatre avocats espagnols, et Mme Joëlle Toutain, ressortissante française qui accompagnait la mission, ont été appréhendés à leur hôtel à Rabat par les forces de l'ordre marocaines, qui les ont gardés plus de trois heures au commissariat de Rabat.Leurs passeports et téléphones ont été saisis.

Le 7 avril au matin, les membres de la délégation ont été expulsés vers la France pour motif de « menaces graves et imminentes à la sûreté du Maroc ».

La délégation se rendait au Maroc afin de rencontrer les avocats des prisonniers sahraouis de Gdeim Izik. La mission avait également prévu différentes rencontres avec les délégations diplomatiques de plusieurs pays ainsi qu'une conférence de presse à Rabat en soutien avec les prisonniers et souhaitait demander des réunions avec les autorités marocaines afin de plaider en faveur de la cause de ces derniers.

L'Observatoire dénonce l'expulsion des membres de la délégation internationale susmentionnée, qui visent à entraver leurs activités de défense des droits de l'Homme en soutien aux prisonniers sahraouis, et appelle les autorités marocaines à garantir en toutes circonstances le droit à la liberté de mouvement des défenseurs des droits de l'Homme locaux et internationaux.

Actions requises :

L'Observatoire vous prie de bien vouloir écrire aux autorités marocaines en leur demandant de :

i. Mettre un terme à toute forme de harcèlement contre les défenseurs des droits de l'Homme au Maroc afin qu'ils puissent mener leurs activités de défense des droits de l'Homme librement et sans entrave ;

ii. Garantir en toutes circonstances l'intégrité physique et psychologique de l'ensemble des défenseurs des droits de l'Homme au Maroc ;

iii. Se conformer aux dispositions de la Déclaration sur les défenseurs des droits de l'Homme, adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 9 décembre 1998, et plus particulièrement :

- son article 1 qui stipule que "chacun a le droit, individuellement ou en association avec d'autres, de promouvoir la protection et la réalisation de tous les droits de l'Homme et de toutes les libertés fondamentales aux niveaux national et international" ;

- son article 5 qui stipule que « chacun a le droit, individuellement ou en association avec d'autres, aux niveaux national et international : (a) de se réunir et de se rassembler pacifiquement » ;

- son article 6 qui stipule que "chacun a le droit, individuellement ou en association avec d'autres : a) De détenir, rechercher, obtenir, recevoir et conserver des informations sur tous les droits de l'homme et toutes les libertés fondamentales en ayant notamment accès à l'information quant à la manière dont il est donné effet à ces droits et libertés dans le système législatif, judiciaire ou administratif national ; b) Conformément aux instruments internationaux relatifs aux droits de l'Homme et autres instruments internationaux applicables, de publier, communiquer à autrui ou diffuser librement des idées, informations et connaissances sur tous les droits de l'homme et toutes les libertés fondamentales ; c) D'étudier, discuter, apprécier et évaluer le respect, tant en droit qu'en pratique, de tous les droits de l'homme et de toutes les libertés fondamentales et, par ces moyens et autres moyens appropriés, d'appeler l'attention du public sur la question" ;

- et son article 12.2 qui prévoit que "l'Etat prend toutes les mesures nécessaires pour assurer que les autorités compétentes protègent toute personne, individuellement ou en association avec d'autres, de toute violence, menace, représailles, discrimination de facto ou de jure, pression ou autre action arbitraire dans le cadre de l'exercice légitime des droits visés dans la présente Déclaration".

iv. Plus généralement, se conformer aux dispositions de la Déclaration universelle des droits de l'Homme et instruments régionaux et internationaux relatifs aux droits de l'Homme ratifiés par le Maroc.

Adresses :

· Son Excellence Abdel-Ilah Benkiran, Premier Ministre du Maroc. Fax : +212 37 76 99 95/37 76 86 56

· Son Excellence Salaheddine Mezouar, Ministre des affaires étrangères et de la co-opération, Maroc. Fax : +212 - 37-76-55-08 / 37-76-46-79. Email : ministere@maec.gov.ma

· Son Excellence El Mustafa Ramid, Ministre de la justice - Place El Mamounia, Rabat, Maroc. Fax : +212 37 72 68 56. Email : ccdh@ccdh.org.ma

· M. Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Email : elyazami@cndh.org.ma

· Représentant Permanent du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des autres Organisations Internationales en Suisse - 18a Chemin François Lehmann, 1218 Grand Saconnex. Fax : + 41 022 791 81 80. Email : mission.maroc@ties.itu.int

· S. E. M. ALEM Menouar, Ambassadeur, Mission du Royaume du Maroc auprès de l'Union européenne. Avenue Franklin Roosevelt 2, 1050 Bruxelles, Belgique. Email : mission.maroc@skynet.be

Prière d'écrire également aux représentations diplomatiques du Maroc dans vos pays respectifs.

Notes

[1] Le 8 novembre 2010, les forces de sécurité marocaines ont démantelé un camp installé par des Sahraouis un mois auparavant à Gdeim Izik, au Sahara occidental, placé sous l'administration du Maroc, afin d'adresser des revendications à caractère social et économique. Le 17 février 2013, un tribunal militaire a condamné 25 hommes pour leur rôle présumé dans l'homicide volontaire de 11 membres des forces de l'ordre lors des violentes confrontations, à l'issue de procès marqués par des irrégularités. A ce jour, 21 d'entre eux continuent de purger des peines allant de 20 ans d'emprisonnement à la réclusion à perpétuité. Les prisonniers de Gdeim Izik ont suspendu leur grève de la faim le 5 avril 2016.

L'OMDH fustige le projet de loi relative à l'Autorité pour la parité

Publication: 14/04/2016

PROJET DE LOI - Après le Conseil économique et social (CESE), c'est au tour de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH) de pointer du doigt les limites du projet de loi relative à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), mis en délibération au Parlement.

Selon l'OMDH, citée par Al Alam, le projet de loi ne couvre pas toutes les formes de discrimination contre la femme, et n'apporte pas de réponses susceptibles d'aider à mettre en place une politique nationale concernant la lutte contre toutes les formes de discrimination. L'OMDH a également noté l'absence de la coordination nécessaire entre tous les départements et les institutions concernés par le sujet.

Fin janvier, le CESE avait également souligné, dans un avis sur le sujet, que le projet de loi relative à l'APALD ne peut intégrer la lutte contre les autres formes de discrimination, hors discrimination entre sexes, dans ses prérogatives, puisqu'elles relèvent des attributions du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH).**

Ce dernier sera en effet doté, comme l'a annoncé le HuffPost Maroc en exclusivité, de plusieurs mécanismes, dont un dédié à la lutte contre les discriminations, hors discriminations basées sur le sexe, qui seront du ressort de l'APALD.

L'organisme présidé par Nizar Baraka avait également proposé d'intégrer au projet de loi une définition du principe de l'égalité ainsi que du principe de non-discrimination et de spécialiser l'APALD dans toutes les discriminations liées au genre et lui conférer la compétence de se saisir et d'être saisie.

Prévue par la Constitution de 2011, cette instance a pour mission de garantir l'égalité homme/femme. L'article 19 stipule en effet que "l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental (…). Il est créé, à cet effet, une autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination".

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/04/14/maroc-egalite-homme-femme_n_9689152.html

ESSAOUIRA REND HOMMAGE AUX FEMMES D'AFRIQUE

Écrit par Anas Bougataya Publication : 5 mai 2015 Mis à jour : 5 mai 2015 Affichages : 1151

Le Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira revient avec une nouvelle édition de son forum. Depuis son lancement en 2012, en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme,** le forum du festival a constitué un espace de débats et d'échanges entre intervenants, marocains et internationaux, de renom.

En présence de professeurs, d'anthropologues, de sociologues, de chefs d'entreprises, d'artistes, des expériences seront partagées autour de quatre tables-rondes: «La famille en révolution», «La nouvelle visibilité professionnelle des femmes», «Femmes et création», et «Femmes et politique».

Cette année, le forum poursuit sa réflexion autour du thème «L'Afrique à venir», en axant les débats sur les «Femmes d'Afrique : créer, entreprendre», et ce, les 15 et 16 mai. «Ce festival pionnier est le prolongement naturel, culturel et musical de la nouvelle doctrine diplomatique, culturelle et économique du Maroc dans son continent. Dans cet esprit, la 4e édition du forum nous apportera des éclairages sur le rôle essentiel que jouent les femmes dans la transformation du continent», commente Neila Tazi, directrice et productrice du Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira.

Ont d'ores et déjà confirmé leur présence, l'historienne franco-tunisienne, Sophie Bessis, la chanteuse malienne, Oumou Sangaré, l'astrophysicienne marocaine, Rajaa Cherkaoui El Moursli, la ministre déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères, Mbarka Bouaida, la présidente du patronat tunisien, Ouided Bouchamaoui et celle du patronat marocain, Miriem Bensalah Chaqroun.

http://www.leseco.ma/culture/29541-essaouira-rend-hommage-aux-femmes-d-afrique.html